2020-3-11

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة: الثالثة تنظيم سياسي و إداري

مقياس :السياسات الاقتصادية في الجزائر

المحاضرة رقم 1: مدخل عام

1-**مفهوم السياسة الاقتصادية:** يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموعة الاجراءات والتدابير والسياسات التي تتولى الحكومة مهمة القيام بها، بهدف التأثير في حالة النشاط الاقتصادي في كل من ظروف الركود والانتعاش. وتتضمن مجموعة من البرامج المصممة لتعجيل التنمية الاقتصادية او لمعالجة التضخم والانكماش، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي او لتحقيق استخدام الموارد الاقتصادية غير المستقلة ،و توزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع بشكل عادل لغرض تحقيق التوازن الاجتماعي وغيرها من الاهداف، التي تمكن الدولة من ان تؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد. وبشكل عام تهدف السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع الى تحسين الاحوال و الظروف التي يعيش فيها المجتمع ،الا ان اهداف السياسة الاقتصادية تختلف في الدول الرأسمالية عن الدول النامية.

ففي الدول الرأسمالية تهدف السياسة الاقتصادية الى تحقيق نمو سريع ودائم وتحقيق الاستخدام الكامل و الاستقرار الاقتصادي (معالجة التضخم والكساد) وتحقيق توازن ميزان المدفوعات.
في حين ان السياسة الاقتصادية في الدول النامية تهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية وخصوصاً التصنيع وتطوير الزراعة والموارد البشرية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وبصفة عامة يمكن رسم يمكن رسم الأهداف لأي سياسة اقتصادية سواء كانت في الدول النامية أو الدول المتقدمة في:

-تحقيق معدل نمو مرتفع.

-التحكم في التضخم.

-محاربة البطالة وتوفير الشغل.

-تحقيق التوازن الخارجي.

2- أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية: لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من اتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي:

-تحديد الهدف: قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، وحتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، مثلا لمواجهة مشكلة

التضخم لابد من تحديد نوع التضخم ثم دراسته و تحليله لغرض معرفة الأسباب وبذلك تكون قد حددت المشكلة، ومن ثمة يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.

-تحديد البدائل: بهدف تحقيق الغاية المنشودة، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر فمثلا في حالة التضخم فإن راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم الأدوات السياسة المالية مثل:

-فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض.

-خفض الإنفاق الحكومي.

-تحليل البدائل: إذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام.

3-أنواع السياسة الاقتصادية: وهنا نميز بين نوعين من السياسة الاقتصادية تبعا للآثار المتوقعة ما إذا كانت للمدى القصير فهي سياسة ظرفية أو دورية و إذا كانت للمدى الطويل فهي سياسة هيكلية.

أ-السياسة الظرفية: و هي مجموع التدخلات الحكومية في الإقتصاد في مرحلة أو وقت معين، من أجل تحسين الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية .عن طريق مجموعة من السياسات أو الأدوات هي السياسة المالية و السياسة النقدية و كذا سياسة سعر الصرف، الغرض منها حل مشاكل ظرفية تتمثل أساسا في البطالة ، التضخم، وكذلك من أجل المساهمة في تحقيق التنمية و الاستقرار الخارجي.

تهدف السياسة الاقتصادية الظرفية خاصة في الدول الصناعية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية على الأجل القصير ومن ثمة تختار الدول عادة ما بين سياستي الاستقرار و سياسة الإنعاش.

-سياسة الاستقرار: وهي سياسة اقتصادية تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار و الأجور باستعمال سياسات نقدية و ميزانية تقييدية، وعموما سياسة الاستقرار ترتكز على محاربة التضخم و تخفيضه مقارنة مع أهم الشركاء الاقتصاديين للبلد المعني، لأن تخفيض التضخم يعني من جهة أخرى استرجاع تنافسية الأسعار للمؤسسات ومنه زيادة القدرة على التصدير و بالتالي زيادة النمو و الشغل.

-سياسة الإنعاش: وهي سياسة اقتصادية هدفها انعاش النشاط الاقتصادي أي زيادة الإنتاج، و الشغل عن طريق دعم المؤسسات و من ثمة فهي تركز على سياسات نقدية وميزانية توسعية.

ب-السياسة الهيكلية: تهدف السياسة الهيكلية الاقتصادية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات البيئة الدولية و إزالة القيود التي تواجهها السياسات الظرفية، وتمس كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة من خلال تأطير ميكانيزمات السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، تحرير علاقات العمل وجعلها أكثر مرونة، ويكون تدخل الدولة في الأسواق تدخلا بعديا من خلال دعم البحث العلمي و التنمية، دعم التكوين، دعم التجديد و الابتكار، تحسين مناخ الاستثمار لجدب المستثمرين الأجانب.

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير الظروف و الشروط التي تقود تطور المجتمع و احداث تغيرات عميقة فيه، كمتغير هياكل المؤسسات الاقتصادية من حيث أحجامها ومهامها و أنشطتها،

تغيير أساليب التمويل و كذلك بعض الهياكل المكونة للبيئة التي يمارس فيها النشاط الاقتصادي و هي ذات طبيعة اجتماعية وسياسية، مثل الهيكل الديموغرافي و الهياكل الاجتماعية و الهياكل القانونية و السياسية.

والسياسات الهيكلية على خلاف السياسات الظرفية التي تتعلق بالمدى القصير، مداها الزمني طويل، إذ يتعلق الأمر بجعل الهياكل الاجتماعية الاقتصادية تنمو تدريجيا بشكل يسمح بتحسين الفعالية و الأداء الدائم للجهاز الإنتاجي و بالتالي تؤدي إلى رفع الأداء الاقتصادي الكلي.